اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية
بشأن مكافحة التبغ

مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ

الدورة الخامسة
سول، جمهورية كوريا، ١٢-١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢

FCTC/COP/5/INF.DOC./3
٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٢

البند ٦-٣ من جدول الأعمال المؤقت

ملخص تعليقات الأطراف على خيارات السياسة العامة والتوصيات المقترحة بشأن بدائل زراعة التبغ المستدامة اقتصادياً

مذكرة من رئيس الفريق العامل

١- عُقد الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني ببدائل زراعة التبغ المستدامة اقتصادياً فيما يتعلق بالمادتين ١٧ و١٨ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٢. وشارك ٢٢ طرفاً في الاتفاقية في هذا الاجتماع.

٢- وناقشت الأطراف خلال الاجتماع مسودة أعدها الميسرون الرئيسيون، ووضعت إطاراً لمسودة خيارات السياسة العامة والتوصيات التي ستقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة. ومناقشات الفريق العامل وكانت المخاوف إزاء الرفاه والمصالح الاقتصادية لمزارعي التبغ الفقراء، وبالتالي كان هدفها تيسير تحويل هؤلاء المزارعين إلى مصادر رزق بديلة ومستدامة اقتصادياً، بالإضافة إلى الحاجة إلى توفير إطار مناسب لحماية البيئة من خلال رصد الممارسات الزراعية المتعلقة بزراعة التبغ. ولم تركز المناقشات على حظر زراعة التبغ أو التمييز ضد مزارعي التبغ.

٣- وتم نشر مسودة التقرير المحتوية على ملحق يتضمن خيارات السياسة العامة والتوصيات في موقع إلكتروني محمي في ١١ أيار/ مايو ٢٠١٢ كي تدلي الأطراف بتعليقاتها عليها في موعد أقصاه ٢٥ حزيران/ يونيو. وأدلى أربعة عشر طرفاً بتعليقاته.

٤- كما نشرت جميع التعليقات الواردة من الأطراف في الموقع الإلكتروني المحمي عند اتفاق الأطراف على ذلك. ومع ذلك، ولكي تحقق عملية الإعداد للدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف هدفها، تلخص هذه الوثيقة النقاط الرئيسية التي طرحتها الأطراف، وتبين النهج المتبع في التعامل معها.

٥- وتندرج التعليقات/ المساهمات الواردة، إلى حد بعيد، ضمن المجالات التالية:

- ينبغي أن تخضع خيارات السياسة العامة والتوصيات للقوانين والدساتير والسياسات الوطنية. وقد استخدمت في بعض أجزاء الوثيقة لغة تملى قواعد ومعايير وقُدمت اقتراحات لتخفيف اللغة المستخدمة؛

- مسائل مثل الترتيبات التعاقدية غير العادلة، والسخرة وعمالة الأطفال واستغلال العاملات؛

- المخاطر البيئية والمهنية المرتبطة بزراعة التبغ ليست بالضرورة فريدة من نوعها، وبالتالي ليست هناك حاجة لكي نخص بالذكر الأخطار البيئية والأخطار الأخرى المرتبطة بزراعة التبغ؛

- التحفظات فيما يتعلق بالحد من السياسات التي تشجع زراعة التبغ وتدعمها؛

- التحفظات فيما يتعلق بالنص الذي يجيز للأطراف أن تقلل تدريجياً مساحة زراعة التبغ؛

- بعض أجزاء هذه الوثيقة والأرقام الواردة فيها عفا عليه الزمن، وتحديد المجالات التي بحاجة إلى المزيد من البحث لتعزيز البدائل المستدامة؛

٦- وناقش الفريق العامل، بمن فيه الميسرون الرئيسيون، كل هذه المسائل تقريباً مع اقتراحات تراوحت بين حذف النص المعني لإضافة نص آخر. وفي كثير من الحالات تم التأكيد أيضاً على المواقف الوطنية. ولذلك سنحت للفريق العامل الفرصة لدراسة التحفظات والمخاوف الملخصة أعلاه، ومن ثم فإن تقرير الفريق العامل تناول بالفعل، وبعدة طرق، مجالات القلق التي تبينت من التعليقات التي أدلت بها الأطراف خلال فترة التعليقات من ١١ أيار/ مايو إلى ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٢. ولكي أسلط المزيد من الضوء في هذا الصدد أود أن أذكر المسائل المبينة أدناه.

- كانت روح المناقشات التي سادت الفريق العامل، بمن فيه الميسرون الرئيسيون، في اتجاه اعتماد الأطراف للتدابير المناسبة بشأن خيارات السياسة العامة والتوصيات في ضوء أولوياتها الوطنية. وحيثما بدا أن اللغة المستخدمة في الوثيقة تملى قواعد ومعايير، في نظر بعض الأطراف، تم تعديلها على النحو المناسب بما يتماشى مع مناقشات الفريق العامل.

- فيما يخص مسائل الشروط التعاقدية، والممارسات التجارية غير العادلة، والسخرة وعمالة الأطفال واستغلال العاملات، قد ترغب الأطراف التي عبرت عن تحفظاتها في ملاحظة أن الإشارات الواردة إلى تلك الممارسات تمت على وجه الخصوص فيما يتعلق بالوضع في البلدان النامية. وقد لا يعني الأمر بيئات البلدان/ الأطراف التي لا توجد فيها هذه المشاكل، حيث إن هذه الاشارات تهدف إلى حماية المجموعات الضعيفة وتيسير وتحسين الشروط الخاصة بالمزارعين/ العمال الذين لا يتمتعون بمزايا العقود وشروط العمل العادلة، وخصوصاً في بيئات البلدان/ الأطراف النامية. وعلاوة على ذلك فإن الإشارة إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية توفر إطاراً لتدخلات السياسة العامة بما في ذلك ما يتعلق بالزراعة والتي تشمل أيضاً زراعة التبغ.

- نظر الفريق العامل في مسألة الآثار البيئية الضارة المرتبطة بزراعة التبغ، ورئي أنه على الرغم من احتمال وجود آثار بيئية ضارة مرتبطة بزراعة محاصيل أخرى، فإن الضرر الذي تسببه زراعة التبغ

لا يمكن إنكاره أيضاً. ومن ثم فإن الفريق العامل، مع الإقرار بالأثر الضار لزراعة التبغ، ادرج إشارة إلى "الممارسات الزراعية الجيدة" لاتباعها في زراعة التبغ. وقد ترغب الأطراف في تبني مثل هذه الممارسات/ المعايير القائمة.

- تم النظر أيضاً في الفريق العامل في مسألة الحد من السياسات التي تشجع زراعة التبغ وتدعمها، ورئي أنه بالنظر إلى الضرر النهائي الذي يلحق بصحة الإنسان وإلى المخاطر والتكاليف التي تتحملها النظم الصحية نتيجة تعاطي التبغ، قد تود الأطراف أن تنظر في خيار الحد من الظروف المواتية التي تشجع على زراعة التبغ؛

- لا تشير مسودة الوثيقة، بما في ذلك خيارات السياسة العامة والتوصيات، إلى الحد الإلزامي من مساحة زراعة التبغ، ولكنها تشجع الأطراف أولاً على عدم السماح بأي زيادة أخرى في مساحة زراعة التبغ، وكذلك النظر في خيار محاولة الحد تدريجياً من تلك المساحة. والنص الوارد في المسودة هو أنه "يجوز للأطراف أيضاً أن تحاول الحد تدريجياً من المساحة". وينبغي أن تنظر الأطراف في السياسات التي تحمي المزارعين من الحد من الطلب على التبغ.

- تم التحقق من الحقائق والأرقام وتبينت صحتها. وتم تجنب أية مصادر لها صلات بدوائر الصناعة. ومع ذلك فإن مسودة الوثيقة تُعد إرشادية فقط فيما يتعلق بمسألة البحوث الرامية إلى دعم البدائل المستدامة اقتصادياً، وقد يلزم المزيد من التطوير في هذا الصدد، وربما يتم ذلك بتوجيه من المناقشات التي ستجري في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف، وذلك بالتأكيد بمجرد أن يتم اعتماد مسودة خيارات السياسة العامة والتوصيات.

٧- ويستند الملخص المقدم أعلاه إلى ما جمعته من المناقشات والمداولات التي تمت خلال دورة الفريق العامل المعقودة في جنيف، وكذلك المناقشات التي دارت بين الميسرين الرئيسيين. وقد تلاحظ الأطراف أنه تم قبول الاقتراحات المفيدة ذات الطابع اللغوي، وفي بعض الحالات أيضاً الاقتراحات الخاصة بالمضمون الذي يتماشى مع المناقشات التي دارت في الفريق العامل.

= = =